الأنباء
الاربعاء 23 مارس 2016

أسهم شركات الطيران في مقدمة الخاسرين

انفجارات بروكسل تهز الأسهم الأوروبية

وكالات: على ضوء التفجيرات الدموية التي ضربت عاصمة الاتحاد الأوروبي بروكسل، أمس، هبطت الأسهم الأوروبية خلال التعاملات، حيث سجلت أسهم شركات الطيران أعمق الخسائر في البورصات الأوروبية بعد انفجاري مطار بروكسل.

وفور وقوع الانفجارات سجلت أسواق الأسهم الأوروبية هبوطا جماعيا، حيث تكبدت بورصة ألمانيا ـ الأكبر في منطقة اليورو ـ خسائر كبيرة وتراجع مؤشرها الرئيسي «داكس» بأكثر من 1٪، كما نزل مؤشر ستوكس يورو 600 للسفر والرحلات 2,2٪، وفقدت أسهم إيزي جت وايرفرانس ولوفتهانزا ورايان اير بين 2,6 و3,7٪، كما انخفض سهم أكور للفنادق 4,1٪ ومجموعة انتركونتيننتال للفنادق 2,5٪.

في حين هبط مؤشر يوروفرست 300 لكبرى الأسهم الأوروبية 0,7٪ ونزل المؤشر البلجيكي 0,8٪، و«كاك 40» الفرنسي 0,7٪ وفاينانشال تايمز البريطاني 0,5٪، أما مؤشر «فوتسي 100» البريطاني فبدأ تداولات امس على هبوط حاد بنحو 1٪.

أما بالنسبة للعملة الأوروبية، فقد سجل اليورو هبوطا هو الآخر عقب التفجيرات، حيث سجل أدنى مستوى له أمام الدولار عند 1,119 دولار، قبل أن يعاود تقليص خسائره لاحقا ليتم تداول اليورو عند 1,1213 دولار، في حين صعد مؤشر الدولار 0,3٪ بعد أنباء التفجيرات.

وقال محلل مالي لـ«العربية.نت»: إن الأسواق سجلت هبوطا حادا فور انتشار الأنباء عن تفجيرات في بروكسل لكنها عاودت تقليص الخسائر بعد أن تبين لدى الأسواق حجم الهجمات التي ضربت العاصمة البلجيكية، حيث كانت المخاوف من أن تكون أكبر بكثير مما تبين لاحقا.

ويقول المحلل: إن الخسائر يمكن أن تتفاقم إذا تأثرت حركة الطيران في القارة الأوروبية، أو تأثرت الحركة من وإلى أوروبا، مشيرا إلى أنه «في هذه الحالة فإن أسهم شركات الطيران هي التي ستكون في مقدمة الخاسرين».

شركات الطيران الاوروبية تكبدت خسائر حادة بعد تفجيرات بلجيكا ويبدو في الصورة ركاب يغادرون مطار بروكسل بعد إخلائه (ا.ف.ب)

اليورو يهبط بقوة مباشرة بعد التفجيرات في العاصمة البلجيكية

الهجمات ترفع الذهب وتهبط بالنفط

الذهب يرتفع

لندن ـ رويترز: ارتفع الذهب 1٪ خلال تداولات أمس بعد انفجارات بروكسل التي أسفرت عن مقتل نحو 20 شخصا وإقبال المستثمرين على أصول تعد ملاذا آمنا من المخاطر.

وارتفع الذهب إلى 1259,60 دولارا للأوقية (الأونصة) في أعقاب أنباء تفجيرات بروكسل.

وبلغ سعر الذهب في التعاملات الآجلة في الولايات المتحدة تسليم ابريل 1250,60 دولارا للأوقية بارتفاع 6,40 دولارات.

وارتفعت الفضة 0,7٪ إلى 15,89 دولارا للأوقية والبلاتين 0,1٪ إلى 980,70 دولارا وزاد البلاديوم 0,3٪ إلى 598,70 دولارا للأوقية.

وهبط النفط عقب هذه الهجمات ليسجل 41,6 دولار خلال التداولات.

لا رحلات طيران من الكويت إلى «بروكسل»

أحمد يوسف

لم تتأثر حركة الطيران في مطار الكويت الدولي بتفجيرات بليجكا امس، حيث لا توجد رحلات مجدولة على قائمة رحلات مطار الكويت الدولي مباشرة الى بروكسل. من جانبه، قال مدير عام شركة مباشر الدولية أحمد الحمزاوي ان غالبية المسافرين من الكويت الى بروكسل يذهبون اليها بالقطارات الاوروبية السريعة عبر باريس وهولندا ولندن، حيث تستغرق متوسط الرحلة نحو ساعتين الى بلجيكا. وتوقع ان تؤثر التفجيرات الارهابية على السياحة في اوروبا وتركيا خلال موسم الصيف اذا استمرت تداعيات العملية الارهابية فيهما.

الحكومة تسحب ودائع بـ 100 مليون دينار

أول تراجع للإئتمان منذ أكتوبر 2015

أحمد موسى

كشف التقرير الشهري لبنك الكويت المركزي لشهر يناير الماضي عن تباطؤ كبير في نمو القروض المقسطة لتبلغ بنهاية يناير 2016 نحو 9,39 مليارات دينار مقابل 9,33 مليارات دينار في ديسمبر 2015 لتسجل بذلك القروض المقسطة ارتفاعا طفيفا نسبته 0,54٪. والتسهيلات المقسطة هي التي يستخدمها العميل لأغراض غير تجارية، وعلى وجه الخصوص لترميم أو شراء سكن خاص.

وسجلت القروض الاستهلاكية تراجعا بنسبة 0,66٪ في ختام شهر يناير الماضي لتبلغ 1,18 مليار دينار مقابل 1,19 مليار دينار في ديسمبر، فيما سجلت تراجعا بواقع 1,8٪ مقابل يناير من 2015.

وتعد التسهيلات الاستهلاكية هي تلك التسهيلات التي تمنح للعميل بغرض تمويل شراء احتياجاته الشخصية من السلع الاستهلاكية والمعمرة أو لتغطية نفقات التعليم أو العلاج.

وجاء تباطؤ القروض الاستهلاكية والمقسطة بعد تشديد المركزي في شهر سبتمبر الماضي إجراءاته الرقابية على القروض الشخصية للحد منها، ففي سبتمبر كان حجم القروض الاستهلاكية 1,183 مليار دينار، متراجعا من 1,188 في أغسطس، ثم أخذ النمو البطيء في شهر أكتوبر إلى 1,187 مليار دينار. وهبط اجمالي حجم التسهيلات الشخصية في نهاية شهر يناير إلى 13,77 مليار دينار مقابل 13,83 مليار دينار لتسجل تراجعا نسبته 0,41٪. وتراجعت حجم التسهيلات الائتمانية بالكويت بنهاية شهر يناير بنسبة بلغت 0,35٪ لتبلغ 33 مليار دينار مقابل 33,20 مليار دينار بنهاية العام 2015 ليسجل بذلك الائتمان أول تراجع له منذ أكتوبر 2015. وعلى صعيد الودائع الحكومية لدى البنوك الكويتية فقد سجلت هي الأخرى تراجعا بلغت نسبته 1,7٪ إلى 5,77 مليار دينار مقابل 5,87 مليار دينار وبقيمة تراجع مقدارها 102 مليون دينار. وتراجع المعروض النقدي في شهر يناير بنسبة 0,61٪ إلى 34,18 مليار دينار مقابل 34,39 مليار دينار بنهاية ديسمبر من العام الماضي.

«مجموعة أبوظبي المالية» تستحوذ على 10٪ من «الصقر للأسمنت» التابعة لـ «جي إف إتش»

أعلنت مجموعة «جي إف إتش» المالية امس عن توقيعها اتفاقية مع شركة المتكاملة كابيتال، التابعة لمجموعة أبوظبي المالية، والتي تزاول أنشطة الاستثمارات البديلة، وبموجب هذه الاتفاقية ستقوم شركة المتكاملة كابيتال بالاستحواذ على حصة تبلغ 10٪ في شركة الصقر للأسمنت من مجموعة «جي إف إتش».

وقد تم توقيع الاتفاقية من جانب كل من الرئيس التنفيذي لمجموعة «جي إف إتش» ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الصقر للأسمنت هشام الريس، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة أبوظبي المالية ورئيس مجلس إدارة شركة المتكاملة كابيتال جاسم الصديقي، وذلك في المقر الرئيسي لمجموعة أبوظبي المالية في أبوظبي بدولة الإمارات.

إضافة إلى ذلك، فقد أبدت المتكاملة كابيتال اهتمامها بضمان الاكتتاب العام المرتقب لشركة الصقر للأسمنت التي تعتزم طرح أسهمها للاكتتاب وإدراجها في بورصة البحرين بنهاية 2016 وتخضع للحصول على الموافقات الداخلية والتنظيمية اللازمة.

بوخمسين: وضع «وربة للتأمين» قوي

أنور بوخمسين مترئسا عمومية «وربة للتأمين» أمس

يوسف لازم

قال رئيس مجلس إدارة شركة وربة للتأمين أنور جواد بوخمسين: إن رأسمال «وربة» متين ولا تحتاج الشركة إلى أي قروض، ولسنا بحاجة لحجز مخصصات أو أخذ احتياطيات مستقبلية لأنه ليس لدينا ما يستدعي ذلك، متمنيا أن تكون توزيعات الشركة للأفضل خلال الأعوام المقبلة.

وأوضح بوخمسين في تصريح للصحافيين عقب انتهاء الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 67,74٪ أن الاستثمار في أسهم قطاع التأمين آمن ويعطي عوائد أفضل من الوديعة، مبينا أن الاستثمار في سوق الكويت وقطاع التأمين خاصة ليست فيه حركة سريعة مقارنة بالأسهم الأخرى، حيث ان السوق الكويتي به ما يقارب الـ 32 شركة تأمين، مبينا أن وربة لديها احتياطيات تتجاوز 45 مليون دينار.

وأضاف: نفاجأ بأن الحكومة تقوم بطرح نسبة من المشاريع العملاقة في النفط وغيرها من القطاعات المهمة والحساسة للشركات قليلة الملاءة، وهذا غير موجود بأي مكان بالعالم إلا في الكويت، مطالبا بوجود هيئة مستقلة للتأمين تشرف على القطاع، حيث ان الشركات طالبت بها كثيرا منذ فترة، إلا أنه يبدو ان الحكومة غير جادة في عملية إنشاء هذه الهيئة.

وعن تأثير انخفاض أسعار النفط، قال إنها لن تؤثر أو تضر شركات التأمين لكن تواجد الشركة في سوق الكويت ونسبة النمو ستتأثر حالها حال أي قطاع آخر، وهذا التأثير ليس مباشرا والسبب عائد الى ان الحكومة ستقوم بتخفيض بعض المخصصات والمصروفات المالية وفقا لتصريحات وزير المالية عن خطة الترشيد. وأشار إلى أن وربة تقوم بطرح منتجات كبيرة، وهناك إقبال عليها كتأمينات الحياة والتأمين الصحي كبديل أساسي للعلاج في الخارج.

وكشف بوخمسين أن الشركة تستثمر في سندات القطاع الخاص، حيث استبدلت بعض استثماراتها في محاولة للتحوط من خلال إيجاد فرص للاستثمار في أدوات مالية شبه سائلة مثل السندات، وهي تعطي نسبا ربحية ما بين 5 و7,5٪. ولفت إلى أن إحدى هذه المساهمات كانت في سندات البنك الوطني بالإصدارات الأخيرة وكانت سائلة ومدرجة في بورصات عالمية.

وفي رده على سؤال لأحد المساهمين حول أسهم الخزينة، أكد بوخمسين أن هناك نحو 10,698 ملايين سهم تمثل نسبة نحو 6,1٪ من أسهم الشركة وذلك وفقا لقانون الحوكمة.

وقد أقرت العمومية كل البنود الواردة على جدول أعمالها والتي من أهمها اعتماد توصية مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 10٪ من رأس المال بمعدل 10 فلوس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ 1,621 مليون دينار، وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية واعتماد مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الادارة بمبلغ 35 ألف دينار، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015. كما تم انتخاب أعضاء مجلس الادارة لمدة ثلاث سنوات قادمة تطبيقا للمادتين 16، و17 من عقد التأسيس والنظام الأساسي من الشركات التي تملك حصص في الشركة وهم أنور جواد بوخمسين، صالح ناصر الصالح، رائد جواد بوخمسين، حازم علي المطيري، نجاة حمد السويدي، احمد ابراهيم العصفور بالاضافة إلى عضو مستقل وهو الشيخ محمد الجراح الصباح.

وأسفرت نتائج الشركة عن تحقيق صافي أرباح مقدارها 1,6 مليون دينار، وذلك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، مقابل 1,5 مليون دينار، وذلك خلال الفترة المذكورة من العام 2014، أي بزيادة قدرها 137 ألف دينار، نسبة 9,2٪، وقد انعكس ذلك إيجابا على ربحية السهم حيث ارتفعت الربحية من 9,25 فلوس لتصل الى 10,10 فلوس.

ووفقا للاستراتيجية التي اتبعتها الشركة في الانتقاء التأميني المدروس خلال السنة الماضية، فقد حققت الشركة زيادة في الارباح المحصلة من النشاط التأميني من 888 ألف دينار في عام 2014، ليصل الى 1,15 مليون دينار، وذلك في عام 2015 أي بزيادة مقدارها 270 ألف دينار، وبنسبة 30,5٪، لافتا الى ان الاقساط المكتتبة ارتفعت بنسبة 15,3٪ لتصل الى 37 مليون دينار، فيما ارتفعت أيضا الاقساط المحتفظ بها بنسبة 11,6٪، لتصل الى 18,2 مليون دينار، بالاضافة الى ارتفاع أرباح الاستثمار بنسبة 35,1٪، لتصل الى 1,1 مليون دينار، وأخيرا ارتفعت الاحتياطيات الفنية بنسبة 7,9٪، لتصل الى 25,7 مليون دينار.

وقال بوخمسين إن مجلس الادارة قرر ان يستمر في سياسته الخاصة بالاحتياطيات الفنية والرأسمالية بالمحافظة عليها، وتدعيمها بشكل مستمر، فقد بلغت الاحتياطيات الرأسمالية 21,9 مليون دينار، وهي تعادل نسبة 127,2٪ من رأسمال الشركة والبالغ 17,3 مليون دينار، لافتا الى ان ارتفاع تلك الاحتياطيات لكي تكون حصنا واقيا لكل حقوق المساهمين وحتى لا تتعرض الشركة لأي اهتزازات في النتائج.

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank
المتحد معك منذ 1941
شريعة وحسن معاملة
1812 000 - ahliunited.com

البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع.

الإعـــلان الثاني

دعـوة لحضور الاجتماع الحادي والخمسين للجمعية العامة العادية والاجتماع الثلاثين للجمعية العامة غير العادية

حضرة المساهم الكريم،

يشرف مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد ش.م.ك.ع. بدعوتكم لحضور الاجتماع الحادي والخمسين للجمعية العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق 31 مارس 2016 وكذلك الاجتماع الثلاثين للجمعية العامة غير العادية عقب انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية مباشرةً والمقرر عقدهما بالدور الميزانين في المقر الرئيسي للبنك وذلك للنظر في جدولي الأعمال التاليين:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1) سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
2) سماع تقرير مراقبي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
3) سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
4) سماع تقرير مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
5) المصادقة على واعتماد بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2015 وبيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
6) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، وذلك على النحو التالي:
أ- أرباح نقدية: بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع خمسة فلوس لكل سهم). وذلك للسادة المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية.
ب- أسهم منحة مجانية: بإصدار 157,488,047 (فقط مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة أسهم جديدة) بنسبة 10% من رأس المال المصدر والمدفوع. توزع بواقع عشرة أسهم عن كل مائة سهم. وذلك على النحو الذي يصدر به قرار الجمعية العامة غير العادية. مع تغطية قيمة هذه الزيادة من صافي الأرباح المحققة عن عام 2015. وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها والتبرع بحصيلة بيعها في أوجه الخير.
وذلك جميعه بناء على موافقة بنك الكويت المركزي على البيانات المالية وعلى توزيع هذه النسبة من الأرباح بموجب كتابهم الصادر بتاريخ 17 فبراير 2016.
7) الموافقة على تدعيم الاحتياطي الإجباري من أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بمبلغ وقدره 4,496,139/270 د.ك. ليصبح بمبلغ إجمالي وقدره 69,962,463/375 د.ك. وذلك عملاً بحكم المادة (253) من قانون الشركات والمادة (47) من النظام الأساسي للبنك. مع ثبات الاحتياطي الخاص بعلاوة الإصدار بمبلغ 12,882,507/408 د.ك. والاحتياطيات الأخرى والاحتفاظ بالأرباح المتبقية تدعيماً للمركز المالي للبنك.
8) مناقشة وإقرار مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (واللجان المنبثقة منها) مجتمعين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بقيمة إجمالية حدها الأقصى -/150,000 د.ك. وفقاً لمدة العضوية ومعدلات الحضور.
9) الموافقة على الترخيص للبنك بمنح عمليات تمويل والتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة خلال السنة المالية 2016. وذلك وفقاً للسياسات والنظم المعمول بها في البنك وفي إطار التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.
10) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة في شراء و/أو بيع و/أو التصرف فيما لا يجاوز 10% (عشرة في المائة) من أسهم البنك. وفقاً للضوابط والشروط التي ينص عليها القانون وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية في هذا الخصوص. وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
11) الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار صكوك و/أو أية أدوات تمويلية. على أساس تفضيلي أو ثانوي أو أخرى تحقق عناصر الإدراج في رأس المال الإضافي وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. على أن تكون تلك الصكوك أو الأدوات الأخرى غير قابلة للتحول إلى أسهم. وبحيث يكون ذلك من خلال إصدار واحد أو عدة إصدارات. مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد التوقيت والقيمة والعملة والعائد. وتاريخ الاستحقاق وأية شروط أخرى خاصة بهذه الإصدارات ولمجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه مناسباً من الاستشاريين الماليين أو القانونيين أو غيرهم في تنفيذ ما تقدم. مع مراعاة أن تكون كافة الأدوات المشار إليها متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وبعد أخذ موافقة الجهات المختصة.
12) إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم في كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
13) تلاوة وإعتماد تقرير التعاملات التي تمت خلال عام 2015 أو ستتم خلال عام 2016 مع الأطراف ذات الصلة.
14) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما ومصرفها لهما.
15) تعيين أو إعادة تعيين أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهم ومصرفها لهم.

كما يود مجلس الإدارة أن يسترعي عناية السادة المساهمين الى أنه في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع فسوف يعقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من يوم الخميس الموافق 2016/4/7 وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية

البنود الثلاثة المطروحة على جدول الأعمال:

أولاً:

1- الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من مبلغ وقدره 157,488,047/500 د.ك. (مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة وأربعون ديناراً كويتياً وخمسمائة فلس) إلى مبلغ وقدره 173,236,852/200 د.ك (فقط مائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائتان وستة وثلاثون ألفاً وثمانمائة واثنان وخمسون ديناراً كويتياً ومائتا فلس). وتمثل الزيادة الباقية مبلغاً وقدره 15,748,804/700 د.ك. (فقط خمسة عشر مليون وسبعمائة ثمانية وأربعون ألفاً وثمانمائة وأربعة دنانير كويتية وسبعمائة فلس) ما نسبته 10% (عشرة في المائة) من رأس المال المصدر والمدفوع وذلك عن طريق إصدار 157,488,047 (فقط مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة وأربعون سهماً جديداً) بقيمة اسمية قدرها مائة فلس للسهم الواحد. توزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم. كل بنسبة ما يملكه (بواقع عشرة أسهم عن كل مائة سهم) مع تغطية قيمة هذه الزيادة من صافي الأرباح المحققة عن عام 2015. وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها والتبرع بحصيلة بيعها في أوجه الخير.

2- الموافقة على تحديد رأس المال المصرح به للبنك ليكون بمبلغ وقدره -/250,000,000 د.ك. (فقط مائتان وخمسون مليون دينار كويتي). ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك زيادة رأس المال المصدر في أي وقت كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك في حدود رأس المال المصرح به المذكور وذلك بإصدارات نقدية أو مجانية وتحديد كافة الشروط الخاصة بهذه الإصدارات بما فيها مقدار زيادة رأس المال المصدر وقيمة السهم وعلاوة الإصدار وتوقيته. وتفويض مجلس الإدارة في اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنفاذ قرارات زيادة رأس المال المصدر، في إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

ثانياً: الموافقة تبعاً لذلك على تعديل نص المادة السادسة من عقد تأسيس البنك والمادة السابعة من النظام الأساسي للبنك ليكون النص على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل

"حدد رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 157,488,047/500 د.ك. (فقط مائة وسبعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وثمانية وثمانون ألفاً وسبعة وأربعون ديناراً كويتياً وخمسمائة فلس) مقسمة إلى 1,574,880,475 سهماً (مليار وخمسمائة وأربعة وسبعون مليون وثمانمائة وثمانون ألف وأربعمائة وخمسة وسبعون سهماً) بقيمة اسمية قدرها 100 فلس كويتي للسهم الواحد".

نص المادة بعد التعديل

"حدد رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره 173,236,852/200 د.ك (فقط مائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائتان وستة وثلاثون ألفاً وثمانمائة واثنان وخمسون ديناراً كويتياً ومائتا فلس) مقسمة إلى 1,732,368,522 سهماً (فقط مليار وسبعمائة واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وستون ألفاً وخمسمائة واثنان وعشرون سهماً) بقيمة اسمية قدرها 100 فلس كويتي للسهم الواحد".
"كما حدد رأسمال الشركة المصرح به بمبلغ وقدره -/250,000,000 د.ك. (فقط مائتان وخمسون مليون دينار كويتي). ويجوز بقرار من مجلس إدارة البنك زيادة رأس المال المصدر في أي وقت كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك في حدود رأس المال المصرح به المذكور وذلك بإصدارات نقدية أو مجانية وتحديد كافة الشروط الخاصة بهذه الإصدارات بما فيها مقدار زيادة رأس المال المصدر وقيمة السهم وعلاوة الإصدار وتوقيته. ويجوز لمجلس الإدارة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنفاذ قرارات زيادة رأس المال المصدر التي يتخذها بموجب هذا التفويض وفي إطار القوانين واللوائح المنظمة لذلك".

ثالثاً: تعديل المادة الثامنة من النظام الأساسي للبنك ليكون النص على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل

"أسهم الشركة أسمية ويجوز لأي مُساهم تملك النسبة التي يحددها القانون وتعليمات بنك الكويت المركزي والقرارات المنظمة لتملك أسهم رأس المال المصدر للبنوك. كما يجوز لغير الكويتيين تملكها وفقاً لأحكام القوانين والقرارات المنظمة لذلك. ويجوز للجمعية العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة في شراء أسهم الشركة والتصرف فيها بكافة الصور وذلك بما لا يتجاوز النسبة التي يقررها القانون واللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص. على أن لا يعول هذا الشراء من رأسمال الشركة وتسري على التفويض بالشراء وعلى التصرف بالأسهم المشتراة أحكام هذا النظام وقانون الشركات وتعديلاته والقرارات التي تصدرها الجهات الرقابية والإشرافية في هذا الشأن".

نص المادة بعد التعديل

"أسهم الشركة أسمية ويجوز لأي مُساهم تملك النسبة التي يحددها القانون وتعليمات بنك الكويت المركزي والقرارات المنظمة لتملك أسهم رأس المال المصدر للبنوك. كما يجوز لغير الكويتيين تملكها وفقاً لأحكام القوانين والقرارات المنظمة لذلك. ويجوز للجمعية العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة في شراء أسهم الشركة وبيعها أو التصرف فيها بكافة الصور وذلك بما لا يتجاوز النسبة التي يقررها القانون واللوائح والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص. على ألا يعول هذا الشراء من رأسمال الشركة وتسري على التفويض بالشراء أو البيع أو التصرف بالأسهم المشتراة أحكام هذا النظام وقانون الشركات وتعديلاته والقرارات التي تصدرها الجهات الرقابية والإشرافية في هذا الشأن".

في حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة الاجتماع، سوف توجه الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

ويرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – ومقرها: شارع الخليج العربي – برج أحمد – الطابق الخامس (هاتف رقم 22464579) وذلك ابتداء من يوم الأحد الموافق 2016/3/20 لاستلام بطاقات الدعوة متضمنة جدولي أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية.

والله ولي التوفيق...
مجلس الإدارة